

مرجعية الوثيقة

الوصف				
سياسة إدارة الخدمات المقدمة من أطراف ثالثة		عنوان الوثيقة:		
١,٠		النسخة:		
<input type="radio"/> سرية للغاية	<input type="radio"/> سرية عالية	<input type="radio"/> سرية	<input checked="" type="radio"/> عامة	التصنيف:
وثيقة		النوع:	معتمده	الحالة:
			٢٠١٥/٠٦/٢٤	تاريخ الإصدار:
			٢٠١٥/٠٦/٢٤	تاريخ المراجعة:

الملاحظات	إعداد ومراجعة	التاريخ	النسخة رقم
النسخة الأولى من الوثيقة	الإدارة العامة لتقنية المعلومات (قسم أمن المعلومات)	٢٠١٥/٠٦/٢٤	١,٠

الموظف المختص

الملاحظات	المختص	التاريخ	النسخة رقم
تم المراجعة	محمد الشهري	٢٠١٥/٠٦/٢٤	١,٠

الإعتماد

الملاحظات	المعتمد/ المعتمدين	التاريخ	النسخة رقم
	رئيس لجنة التعاملات الإلكترونية معالي مدير جامعة الملك خالد	٢٠١٥/٠٧/٠٨	١,٠

جدول المحتويات

٣	١ . تعريف هيكلية السياسة
٣	٢ . الهدف
٣	٣ . نطاق العمل
٣	٤ . الإمتثال والتقيذ
٤	٥ . السياسات
٤	- إدارة العقود
٤	- تبادل المعلومات
٤	- إدارة أداء الأطراف الثالثة

١. تعريف هيكلية السياسة

تشتمل وثيقة السياسة على العناصر التالية:

- **الهدف:** وصف مختصر لأغراض وأهداف السياسة.
- **نطاق العمل:** تحدد الإدارات والجهات المختلفة الداخلية والخارجية وكذلك الأشخاص الذين تنطبق عليهم هذه السياسة.
- **الإمتثال والتنفيذ:** تحدد تبعات ونتائج أية مخالفة لهذه السياسة.
- **السياسات:** يشتمل هذا القسم على وصف لجزئية القيود/الضوابط المتعلقة بالسياسة المحددة.

٢. الهدف

الغرض من هذه السياسة هو التأكد من أن جامعة الملك خالد تدير مخاطر أمن المعلومات التي قد تنجم عن أنشطة الأطراف الثالثة التي تقدم خدماتها للجامعة.

٣. نطاق العمل

تطبق هذه السياسة على جميع الموظفين، والموردين، وشركاء العمل، والموظفين المتعاقدين، والوحدات الوظيفية لدى جامعة الملك خالد سواء كانوا يعملون بصفة دائمة أو مؤقتة، وبصرف النظر عن مواقع عملهم. كما تغطي هذه السياسة جميع بيانات أنظمة المعلومات التي تقوم الجامعة بتشغيلها أو تعاقدت الجامعة على تشغيلها مع طرف ثالث.

٤. الإمتثال والتنفيذ

في حالة مخالفة أي موظف أو طرف ثالث (موردين، مقاولين، شركاء عمل، إلخ) لدى جامعة الملك خالد لهذه السياسة فسيتعرض لإجراءات نظامية وفقاً لسياسات الجامعة، وأنظمة ولوائح المملكة العربية السعودية، والتي تشمل- دون حصر- نظام العمل والعمال، ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، ونظام التعاملات الإلكترونية.

٥. السياسات :

○ إدارة العقود

- يجب توقيع عقد رسمي بين جامعة الملك خالد وكافة الأطراف الثالثة التي تقدم خدماتها إلى الجامعة أو التي تستخدم أنظمة معلومات الجامعة.
- يتم تقديم الضوابط المتعلقة بسياسات أمن معلومات جامعة الملك خالد إلى المتعاقدين/ الموردین الذي يتعين عليهم قراءة وفهم سياسات وضوابط أمن المعلومات وتقديم إقرارهم بقبولها.
- تحتفظ جامعة الملك خالد بحقها في رفض خدمات أي موظفين تابعين لأي طرف ثالث بناءً على كفاءتهم الفنية وقدراتهم التنفيذية والاعتبارات الأمنية وأي جوانب أخرى متعلقة بهذا الصدد و التي يمكن اعتبارها مسببة ضرر للجامعة.

○ تبادل المعلومات

- على جامعة الملك خالد أن تفرض على جميع الأطراف الثالثة توقيع اتفاقية رسمية لاحتزام السرية قبل مشاركتهم في معلوماتها.

○ إدارة أداء الأطراف الثالثة

- في حالة إخلال الطرف الثالث للعقد، فعلى إدارة جامعة الملك خالد اتخاذ الإجراء اللازم وذلك بموجب اتفاقية العقد الموقعة مع ذلك الطرف.
- تكون الإدارات المعنية لدى جامعة الملك خالد والتي تحصل على الخدمات التي تم إسنادها إلى أطراف الثالثة مسؤولة عن مراقبة وتقديم تقارير لأداء تلك الأطراف مقارنة بمتطلبات العقد، وذلك بهدف توفير مرئيات بناءة لتحسين مستوى الخدمات المقدمة من الأطراف الثالثة.